



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة القادسية
كلية الادارة والاقتصاد
قسم الاقتصاد
الدراسات الصباحية

رؤيا مستقبلية لأمكانية اقامة حاضنات الاعمال في العراق

بحث مقدم من قبل الطالبة

حنين فرج جبر

كأحد متطلبات نيل درجة البكلوريوس في العلوم الاقتصادية

بأشراف

م.سندس جاسم شعيث

٢٠١٧م

١٤٣٨هـ



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

((لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ
نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إَصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا
تَحْمِلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلَانَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ
الْكَافِرِينَ))

صدق الله العلي العظيم

البقرة (٢٨٦)

الشكر والنعمة

لابد لنا ونحن نسير مسيرتنا الأخيرة في الحياة الجامعية من وقفة نعود إلى سنين قضيناها في رحاب الجامعة مع أساتذتنا المحترمين الذين قدموا لنا الكثير ساعين وباذلين جهودا كبيرة في بناء جيل الغد لبعث الأمة من جديد

وقبل إن نمضي نقدم أسمى آيات الشكر والامتنان والتقدير والمحبة والاعتزاز إلى الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة ...

إلى الذين أمهدوا لنا طريق العلم والمعرفة ...

إلى جميع أساتذتنا الأفاضل في كلية الإدارة والاقتصاد - قسم الاقتصاد

واخص بالتقدير والشكر م. سندس جاسم شعيبث

الافتتاح

لا يطيب النهار إلا بطاعتك ولا يطيب الليل إلا بذكرك ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك
ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك (الله جل جلاله).

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح العالم إلى نبي الرحمة ونور العالمين (سيدنا
محمد صلى الله عليه وآله وسلم)

إلى من كلفه الله بالهيبة والوقار إلى من علمني العطاء بدون انتظار إلى من أحمل اسمه
بكل افتخار أرجو من الله يمدد عمرك لترى ثمارا قد حان قطافها بعد طول انتظار
وستبقى كلماتك في ذهني اليوم وفي الغد وإلى الأبد بها اهتدي (والدي العزيز)

إلى ملاكي في الحياة وسر وجودي وإلى سر ابتسامتي وإلى من علمتني معنى الحب
والحنان والرحمة (والدتي العزيزة)

إلى من أرى التفاؤل بعينهم والسعادة فيهم وإلى شعلة الذكاء والنور إخواني الأعزاء
وجميع الأصدقاء.

إلى من شاركني وساعدني في تقديم البحث م. سندس جاسم شعيبيث

المقدمة

تعتبر المشاريع الصغيرة والمتوسطة احد المحركات الرئيسية الرائدة في التنمية وتمثل الاتجاهات الحديثة التي برزت كبديل استراتيجي بالنسبة للاقتصاد المعاصر، كما تعتبر هذه المشاريع النواة الاساسية لبناء اقتصاد يمتص البطالة ويسرع من وتيرة النمو الاقتصادي، والمحافظة على التوازنات الاقتصادية الكلية. ان اهمية المشاريع الصغيرة و المتوسطة تنبع من قدرتها على تحقيق العديد من الاهداف ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي، كخلق فرص عمل اكثر استمرارية، وتنمية المواهب والابتكارات، وترقية روح المبادرة الفردية، وتحقيق التنمية المتوازنة جغرافيا بين مختلف المناطق. ونظرا للبيئة التنافسية الحادة التي تنشط فيها هذه المشاريع، وحتى يمكن من ضمان استمرارها وتطورها لمواجهة المنافسة، برزت مؤخرا اهمية منظومات العمل المستحدثة التي تهدف الى تحديث مفهوم دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة على غرار تفعيل حاضنات الاعمال والتي لها دور كبير في مرافقة هذه المشاريع من خلال تطوير وتصميم و تسويق المبادرات الابداعية في كل القطاعات التي تدعم تطور مشاريع الاعمال الريادية ذات الامكانات التوسعية العالية ودعم امكانية التسويق التجاري للأفكار وتحسين وتطوير نمو المشاريع الفعالة وصولا الى الاستدامة. هذا ما جعل حاضنة الاعمال ينظر لها على اساس انها مشروع تنموي متكامل للتأهيل وتبني مرافقة المؤسسات المتوسطة و الصغيرة، وتأمين حظوظ نجاحها واستمرارها، الا انها تواجهها الكثير من الصعوبات في كثير من الدول وبالخصوص النامية منها، كما هو الحال في العراق الذي لم يحضى بوجود هذا النوع من الحاضنات رغم حاجة الاقتصاد العراقي له. ولم يعد الاهتمام بموضوع حاضنات العمال ومدى مرافقتها المشاريع أمرا يقتصر على الأكاديميين وذوي الاختصاص، بل تعدى ذلك ليصبح موضوع اهتمام صانعي القرارات والسياسات العالمية بغض النظر عن مواقعهم الوظيفية والاجتماعية والدولية، و انعقدت من أجلها العديد من المؤتمرات والملتقيات المحلية والإقليمية والدولية، وهو ما جعلنا نساهم بهذه الورقة العلمية من خلال بناء الاشكالية التالية :

مشكلة البحث: إن دراستنا هذه تستند إلى سؤال جوهري يكمن فيما يلي:

ما هو الاطار الفكري لحاضنات الاعمال ؟ وكيف ينظر لها في ظل البحث عن تحقيق النمو المستدام من طرف الهيئات الحكومية وغير الحكومية، وما هو مستقبلها في المفهوم التنموي الجديد ؟ من خلال التساؤل الرئيسي السابق الذكر تم وضع فروض الدراسة وفق العناصر التالية:

فرضية البحث: ان مفهوم حاضنات الاعمال ومتحملة من وظيفة وركائز تعتبر خيارا استراتيجيا لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وفلسفة للإبداع وتنشيط المبادرات الفكرية و الريادية. يمكن اعتبار حاضنات الاعمال احد النماذج الناجحة لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة لتحقيق النمو المستدام في ظل الاقتصاد المعاصر. لم تحض حاضنات الاعمال في الاقتصاد العراقي بالاهتمام البالغ الذي يساعد على اقامتها ومدى حاجة الاقتصاد العراقي اليها.

اهمية البحث: ان المكانة التي يحظى بها قطاع المؤسسات المتوسطة و الصغيرة له ابعاد اقتصادية و اجتماعية جعلت الدراسات و الأبحاث تهتم بهذه لمؤسسات. و لعل مفهوم حاضنات الأعمال التي طرحت كبديل ونموذج لدعم المؤسسات المتوسطة و الصغيرة لخير دليل على مرافقتها من كل النواحي الاقتصادية و الاجتماعية و الادارية و المالية... الخ. كما يستمد الموضوع أهميته من العلاقة التشابكية بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و حاضنات الأعمال و اشكالية تحقيق التنمية المستدامة.

هدف البحث: ان الهدف الرئيسي لهذه الدراسة هو البحث في مضمون تفعيل دور واليات حاضنات الأعمال لتنشيط قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والأثر الذي يمكن ان تحدثه في تحقيق التنمية المستدامة، ومحاولة الوقوف على واقع وامكانية اقامة حاضنات الاعمال في الاقتصاد العراقي.



المطلب الاول

حاضنات الاعمال (المفهوم النشأة التاريخية)

اولاً :- مفهوم حاضنات الاعمال

مهما اختلف الباحثون حول تحديد الاطار المفاهيمي الخاص بمفهوم حاضنات الاعمال الا انه يمكن تعريف حاضنات الاعمال بأنها عملية وسيطة بين مرحلة النشاط ومرحلة النمو لمنشأة الاعمال ، وهذه العملية تحتوي على تقديم وتزويد المبادرين بالخبراء والمعلومات والادوات اللازمة لنجاح المشروع ، ومنه يمكن القول ان حاضنات الاعمال بأنها عملية وسيطة بين مرحلة بدء النشاط ومرحلة النمو لمنشأة الاعمال من اجل تحويل المشروع الى خطة عمل^(١) .

وتعرف حاضنات الاعمال بأنها (آلية من الاليات المعتمدة لدعم المؤسسات الصغيرة المبتدئة فهي مؤسسه قائمة بذاتها بالشخصية الاعتبارية . توفر مجموعة من الخدمات والتسهيلات للمؤسسات الصغيرة لتتجاوز اعباء مرحلة الانطلاق قد تكون حاضنات الاعمال مؤسسة خاصة او مختلطة او تابعة للدولة وهذه الاخيرة تعطي دعماً اقوى)^(٢) .

ولقد وجدت الامم المتحدة ان حاضنات الاعمال تشكل آليات ناجحة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، ولاسيما تلك في طور الانشاء ، وقد عرفت منظمة الاسكوا حاضنات الاعمال بأنها حزمة متكاملة من الخدمات والتسهيلات وأليات الاستشارة التي توفرها لمرحلة محددة من الزمن فهي بذلك مؤسسة قائمة لها كيانها القانوني ولها خبرتها وعلاقتها للرياديين الذين يرغبون في اقامة مؤسساتهم الصغيرة .

في حين عرفت الجمعية الوطنية لحاضنات الاعمال (NBIA) بأنها اداة للتنمية الاقتصادية مصممة لتسريع ونجاح منشأة الاعمال من خلال منظمة من مصادر وخدمات ودعم ومساندة الاعمال والهدف الاساسي لحاضنات الاعمال هو انتاج مؤسسات ناجحة تترك البرنامج (الحاضنة) قادرة ماليا على النمو والاستمرار^(٣) .

كما تم تعريفها من قبل مركز الاتحاد الاوربي للشؤون الاستراتيجية وتقييم الخدمات على انها منظمة تساهم في عملية انشاء الشركات الناجحة من خلال تزويدهما بمجموعة شاملة ومتكاملة من الدعم ، وذلك من خلال جملة الخدمات الداعمة التالية :^(٤)

- ١- تقديم المساعدات والمشورة في مجالات التنظيم والادارة
 - ٢- التعرف بفرص ومصادر التمويل المتاحة امام المنشآت.
 - ٣- الكشف عن فرص الاعمال الحيوية او الخدمات التكنولوجية السائدة.
 - ٤- تقديم وتوفير فرص التأجير المرن للآلات والمعدات وما يترتب عليها من توسعات مكانية .
 - ٥- تقديم خدمات الشراكة المكتبية .
 - ٦- توفير وسائل الاتصال بما فيها الفاكس والبريد الالكتروني كل تلك الخدمات تحت سقف واحد.
- ١- النشأة التاريخية لحاضنات الاعمال .**

نشئت فكره حاضنات الاعمال نتيجة السعي الدؤوب لبعض الدول من اجل تطوير نشاط مراكز تطوير الاعمال والاهتمام المتزايد من قبل هذه الدول لتشجيع الابداع ونقل التكنولوجيا، وتعد الولايات المتحدة الامريكية مهد نشوء حاضنات الاعمال ، فقد نشأة اول حاضنة اعمال في ١٩٥٩ بالمركز الصناعي لباتافيا (Batavia) ، وذلك عندما قامت عائلته بتحويل مقر شركتها الى مركز الاعمال يتم تأجير وحدات الافراد الراغبين في اقامة مشروع مع توفير النصائح والاستشارات لهم ، ولاقت هذه الفكرة نجاحا كبيراً ، ثم تحولت هذه الفكرة فيما بعد الى

^(١) (حسين رحيم ، نظم حاضنات الاعمال كآلية لدعم التجديد التكنولوجي ، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير ، العدد ٢، ص٨.

^(٢) (شريف غياض . حاضنات الاعمال التكنولوجية ودورها في تطوير الابداع والابتكار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، مجلة ابحاث اقتصادية وادارية ، العدد ٦٠ . جامعة بيسكره ، ٢٠٠٧ . ص ٦٢ .

^(٣) (marina lavrow and sherry sample ,business incubation mtrend offad .OTTAWA-CANADA-MBA,August2000p11

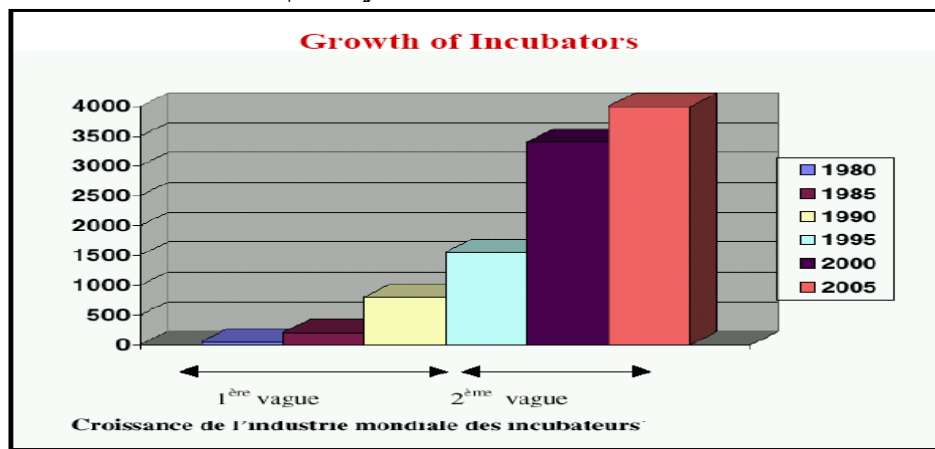
^(٤) (Centre for Economic and Social Services,2010,Global good practice in Incubation policy development and implementation,the world bank.washington,U.S.A

ما يعرف بالحاضنة وما زال هذا المركز يعمل حتى الان وتخرج منه الآلاف من المنشأة الصغيرة والمتوسطة ، بعد ذلك قامت هيئة المنشأة الصغيرة بوضع برنامج تنموي يهدف الى اقامة عدد من الحاضنات ، ثم انشأت الجمعية الأمريكية لحاضنات الاعمال عام ١٩٨٥ من خلال بعض رجال الصناعة الأمريكيين وهي مؤسسه خاصه تهدف الى تنشيط تنظيم الحاضنات لمساعدة المنشأة الصغيرة والمتوسطة المبدعة حيث وصل عدد الحاضنات الى حوالي (٥٥٠) حاضنة في نهاية عام ١٩٨٦.^(٥) ثم ظهرت في العديد من الدول بالأخص دول الاتحاد الاوربي التي استفادت من تلك التجربة وأقامت حاضنات الاعمال في اوربا عام ١٩٨٦.

أما على المستوى العربي فأن مصر تعد اول دولة عربية تقيم حاضنة تكنولوجيا تابعة لوزارة الصناعة وذلك عام ١٩٩٨ فتمتلك (١٠) حاضنات والبحرين (١) حاضنة والمغرب (٢) حاضنة وتونس (١) حاضنة ، وتشير الاحصائيات الصادرة عن الجمعية الوطنية لحاضنات الاعمال يتراوح عدد الحاضنات الاعمال على مستوى العالم من (٢٠٠٠) الى (٣٠٠٠) حاضنة ، منها على الاقل (٨٠٠) حاضنة بأمريكا الشمالية اكثر من نصفها تم انشائها في الولايات المتحدة وقد ساعدت هذه الحاضنات في دخول (٢٠٠٠٠) شركة ناجحة في السوق^(٦). والشكل رقم (١) يوضح معدل نمو عدد الحاضنات في العالم .

الشكل رقم (١)

معدل نمو عدد الحاضنات في العالم



المصدر: أمير تركماني، دور المؤسسات الوسيطة والداعمة، المؤتمر الوطني للبحث العلمي والتطوير التقني، دمشق، ٢٤-٢٦ ماي ٢٠٠٦، ص ٦.

ويمكن أن يوضح الجدول (١) أوجه المقارنة الأساسية بين حاضنات الأعمال في الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي.

الجدول (١)

الخصائص الرئيسية لنموذجي حاضنات الأعمال في الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين

الحاضنات في الثمانينات	الحاضنات في التسعينات
ملكية عامة أو شبه عامة	ملكية خاصة
لا تهدف إلى الربح	لا تهدف إلى الربح
التوجه نحو المجتمع	التوجه نحو الأعمال
الرسوم لأغراض الخدمة	الملكية لأغراض الخدمة
تهدف إلى تقليص كلف الأعمال	تهدف إلى تقليص وقت الوصول إلى السوق
استخداماتها متنوعة	تركيز محكم وبالأخص على تكنولوجيا المعلومات

Source: Gonzalez, Marisela & Lucea, Rafael, (2001), The Evolution of Business Incubation, Working Paper, March, P. 1.

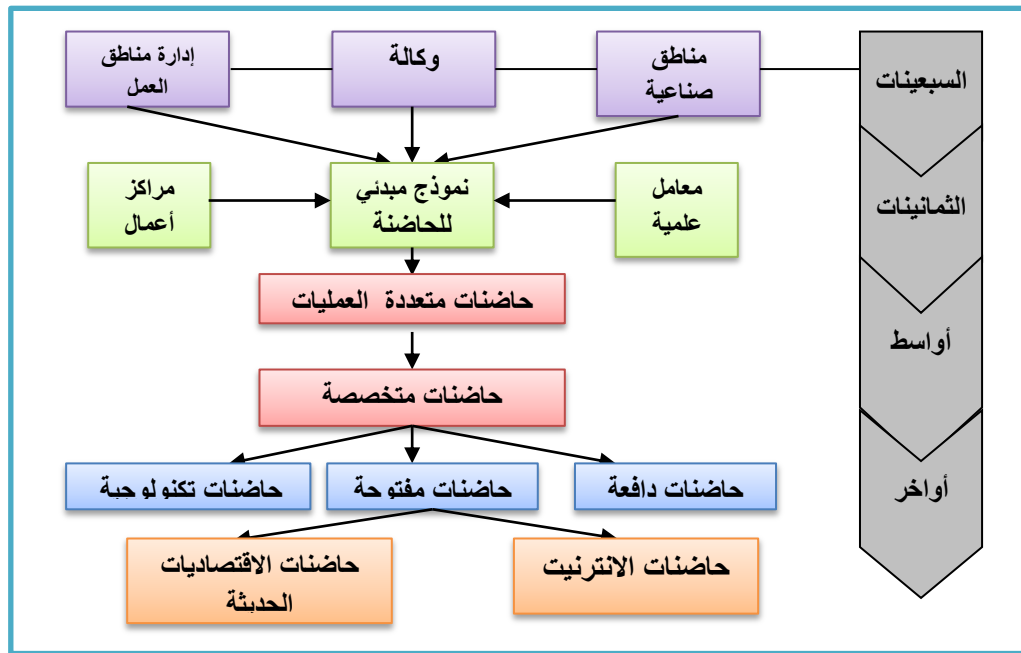
بجانب المرحلتين الزمنية أعلاه (الثمانينات والتسعينات) يشير البعض إلى أن ما شهدته حاضنات الأعمال بدءاً من العام ١٩٩٨ يعد نقطة تحول جوهريّة تعبر عن التحول نحو العمل في عصر العولمة، ويطلق

^(٥) عاطف الشبراوي ابراهيم ،حاضنات الاعمال مفاهيم مبدئية وتجارب عالمية ، منشورات المنظمة الاسلامية للتربية والعلوم الثقافية ، ايسيسكو ، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥، ص ١١.

^(٦) عبد السلام ابو قحف ، اسماعيل السيد واخرون ، حاضنات الاعمال ، فرص جديدة للاستثمار وآليات الدعم لمنشأة الصغيرة ، الدار الجامعة للطباعة والنشر ، ٢٠٠١، ص ١٢.

البعض على حاضنات هذه المرحلة بحاضنات الجيل الثالث، إذ تمّ التحول إلى إنشاء حاضنات تهدف إلى الربح مستفيدة من التطورات الحاصلة في تقانة المعلومات والاتصالات لتقديم الدعم والإسناد الذي أسهم في خلق نوع جديد من الحاضنات يعرف بالمشاريع المستندة إلى المعرفة Knowledge-Based Ventures وقد أسهمت بعض تلك الحاضنات في تحقيق النمو الاقتصادي، وأدت هذه التطورات كذلك إلى ظهور ما يعرف بالحاضنات الافتراضية Virtual Incubators أو ما يعرف بالحاضنات عديمة الجدران أو الحدود^(٧). وقد تحققت منذ السبعينيات ولحد الآن تطورات متلاحقة في مجال إنشاء وقيام حاضنات الأعمال، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل الآتي :

الشكل (٢)
مراحل تطور الحاضنات



المصدر: زكريا مطلق الدوري ، احمد علي صالح ، ادارة الاعمال الدولية ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٩، ص٤١٠.

ثالثاً: مراحل تطور الحاضنات .

تطرقنا سابقاً الى اهمية حاضنات الاعمال في ظل بيئة متكاملة من التسهيلات ، والاليات الداعمة لرواد الاعمال من اجل مرافقة المنشآت مرافقة ايجابية ، وان الهدف من الحاضنة هو الوصول الى مرحلة النضج التام في بيئة العمل ، بحيث تستطيع الاعتماد على نفسها في الحصول على التمويل وتقديم خدمات متكاملة سواء كانت مالية وفنية وادارية وقانونية بشكل عام بحيث يمكن قياس تأثيرها على الاقتصاد وتقديم شركات واعدة تساعد على تطوير الاقتصاد القومي ، وحتى يتم تحقيق ذلك فإن أي حاضنة تعتبر كأى مشروع يتم التفكير فيه سواء من ناحية توليد الفكرة مروراً بدراسة الجدوى الاقتصادية وانتهاء بتسجيل المشروع ، فإن أي حاضنة اعمال تمر بثلاثة مراحل^(٨):

١- مرحلة التأسيس والبناء .

في هذه المرحلة تقوم الحاضنة بتحديد الهدف وآلية العمل لديها ، ومن ثم عمل دراسة الجدوى الاقتصادية ، وتحديد طاقم التأسيس واعضاء المنشأة وتقرير حجم رأس المال وتحديد حجم الموظفين .

٢- مرحلة التطوير .

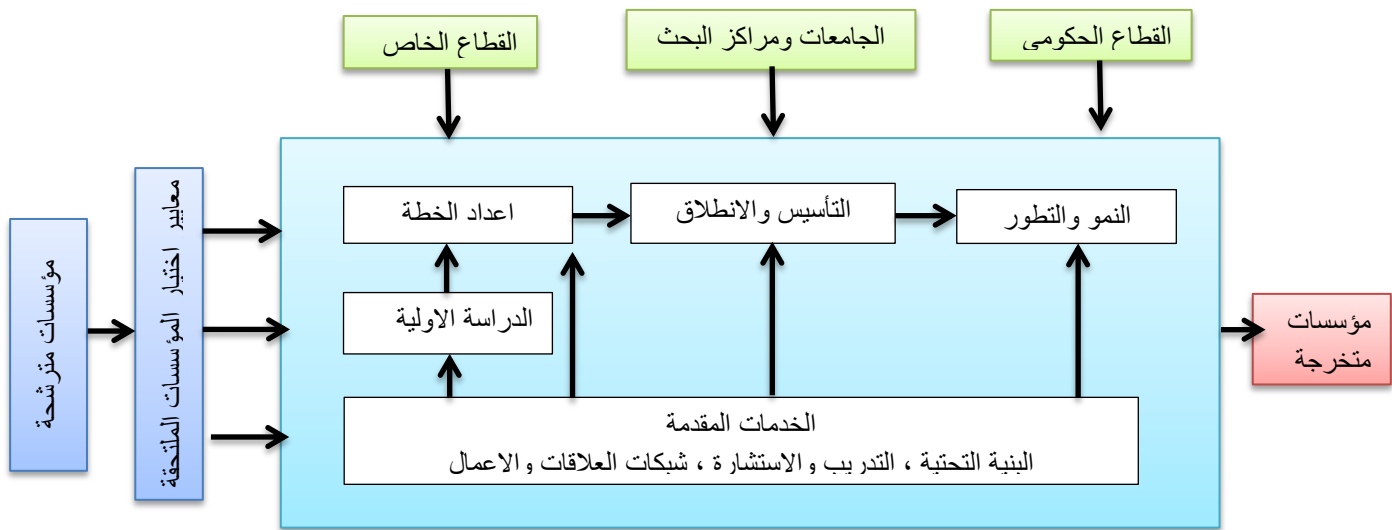
^(٧) زكريا مطلق الدوري ، احمد علي صالح ، اداره الاعمال الدولية منظور سلوكي واستراتيجي ، عمان دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، الطبعة العربية ٢٠٠٩، ص٤١٠.

^(٨) احمد عبد الرحمن علي الجودر، الاسس التخطيطية في اختيار مواقع حاضنات الاعمال ، دور صناعة الاعمال ، المؤتمر السنوي السادس ، الابداع في التجدد والتنمية الانسانية ، عمان ، ٢٠٠٥، ص ٥٥٣-٥٥٩.

وهنا تبدأ الحاضنة بقبول المشاريع من اجل تقديم الخدمات والتسهيلات لهم ، كل ذلك من اجل ان يكون لها حضور في المجتمع وقدرته على جذب العملاء وضمان تدفق موارد التمويل ، وهذا لا يغني عن استمرار تقييمها لأعمالها من اجل تطوير نفسها وتقييم اداءها ومدى تأثيرها على بيئتها ، كل ذلك من اجل الوصول الى مرحلة النضج .

٣- مرحلة الحاضنة الناضجة .
الهدف من الحاضنة هو الوصول الى مرحلة النضج التام في بيئة العمل بحيث تستطيع الاعتماد على نفسها في الحصول على التمويل وتقديم خدمات متكاملة ، وتتم مرحلة النضج عادة بعد فترة تتراوح بين سنتين الى ثلاث سنوات من قبل المشروع الحاضن ، حيث يتوقع ان يكون المشروع قد حقق قدرا من النجاح والنمو ، واصبح قادرا على بدء نشاطه خارج الحاضنة ، بحيث يمكن قياس تأثيره على الاقتصاد وتقديم شركات واعدة تساعد على تطور هذا الاقتصاد وتنميته ، ويمكن توضيح عمل الحاضنة من خلال الشكل التالي :

الشكل رقم (٣)
نموذج عمل الحاضنة



المصدر :احمد ابن قطاف ، اهمية حاضنات الاعمال التقنية في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبدعة ،رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة محمد بوضياف المسيلة ،٢٠٠٧،ص١٤٠ .

المطلب الثاني

تجارب دولية ناجحة في حاضنات أعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن التغيرات المهمة جدا في الاقتصاد العالمي يعبر عنها بشكل آخر هو أن القيمة المضافة العالية تأتي من المستوى التكنولوجي ومن النمو التكنولوجي للدولة وليس فقط من استثمار رأس المال ومن أعداد اليد العاملة. لذا تعد الحاضنات من أهم الآليات التي تعمل على تحقيق النمو التكنولوجي، الصناعي، الزراعي،.....، إن أعداد الحاضنات في الولايات المتحدة تزيد على الألف في الوقت الحاضر كما أنها بالمئات في كل من ألمانيا وفرنسا وبريطانيا. ومن جهة أخرى تقوم الصين ومنذ أكثر من عشر سنوات باعتماد هذه الآلية أيضا في نهضتها الاقتصادية وهكذا أيضا ماليزيا وكوريا وسنغافورة وتايوان، كما بدأت الدول العربية في اعتماد هذه الآلية، فهناك أكثر من حاضنة في الإمارات وكذلك في مصر، تونس، المغرب، البحرين.....انظر الجدول (١) والذي يبين عدد حاضنات الاعمال في بعض الدول .

الجدول (١)
عدد حاضنات الأعمال في بعض الدول

الدول	عدد الحاضنات	عدد المؤسسات المحتضنة
الصين	٦٧٠	٤٥٠٠٠
كوريا	٢٧٩	٤٧٧٠
اليابان	١٩٠	٢٣٧٥
سنغافورة	١٢٠	١٨٠٠
الهند	١١٠	٨٠٠
تايبه الصينية	١٠٤	١٣٠٠
استراليا	٨٠	١٦٠
تايلندا	٨٩	٤١٢
ماليزيا	١١٠	٢٠٠٠
اوزبكستان	٣٢	٤٨٨
نيوزلندا	١٠	١٤٢
هونكونغ	٥	٢٠٠
فيتنام	١١	٤٧
باكستان	١	٩

Source : Asian Association Of Business Incubation (AABI) 2012.

أولاً:- التجربة الامريكية

تستمد التجربة الأمريكية في حاضنات الأعمال مكانتها من عدة نقاط نحصرها في النقاط التالية: تعتبر التجربة الأمريكية أقدم التجارب حيث أن مفهوم حاضنات الأعمال تم استحداثه و تطويره بشكل أساسي في الولايات المتحدة الأمريكية وكما سبق الذكر من خلال التجربة الأولى في مركز أعمال Batavia عام ١٩٥٩، لكن البداية الحقيقية لانتشار مفهوم الحاضنات تمت في بداية الثمانيات وتحديدًا في عام ١٩٨٤ حينما قامت الهيئة الأمريكية للمشروعات الصغيرة (Sba Small Business Administration) بالاهتمام ببرامج إقامة الحاضنات وتنمية أعدادها، حيث لم يكن يعمل في الولايات المتحدة حينئذ سوى ٢٠ حاضنة ثم ارتفع عدد هذه الحاضنات بشكل كبير عند قيام الجمعية الأمريكية لحاضنات الأعمال (National Business Incubator Association) في عام ١٩٨٥^٩، والتي تمت إقامتها من خلال بعض رجال الصناعة الأمريكيين في صورة مؤسسة خاصة تهدف إلى تنشيط تنظيم صناعة الحاضنات. وفي نهاية عام ١٩٩٩ وصل عدد الحاضنات في الولايات المتحدة إلى حوالي ٨٠٠ حاضنة، وذلك من خ ال إقامة حوالي حاضنة في الأسبوع كمعدل منذ نهاية عام ١٩٨٦ وتذكر أحداث تقارير الجمعية القومية لحاضنات الأعمال في الولايات المتحدة NBIA أن معدل ازدياد أعداد حاضنات الأعمال في الخمسة عشر سنة الأخيرة كان مرتفعًا، وذلك حتى نهاية عام ١٩٩٣، حيث بلغ هذا العدد أكثر من ٥٠٠ حاضنة أعمال في الولايات المتحدة. وتذكر إحصائيات الجمعية أن معدل ازدياد حاضنات الأعمال وصل إلى إقامة حاضنة كل أسبوع في هذه الفترة، ومثال هذا النمو السريع في أعداد الحاضنات، أنه في عام ١٩٩١ كان ثلثا هذه الحاضنات لا يتعدى عمر إنشائها أربعة أعوام، ومعظم هذه الحاضنات لا تزال في مراحل التنمية الأولى لها، حيث تبدو الحاجة في أشدها إلى المعلومات، وأيضا إلى التحقق من إمكانيات الحصول على المعلومات و استخدامها، بالإضافة إلى وجود الجمعية القومية لحاضنات الأعمال في الولايات المتحدة NBIA وهي تمثل الشبكة القومية للحاضنات، يوجد عدد من شبكات الحاضنات الإقليمية في

^٩ (محمد السيد علي الحاروني، الآثار الاقتصادية لاتفاقية الجات على الصناعات الصغيرة في ح. م. ع رسالة ماجستير، كلية التجارة، عين شمس، ٢٠٠٢، ص ٣٣٢.

الولايات المختلفة، نذكر منها على سبيل المثال : جمعية تكساس لحاضنات الأعمال، وشبكة حاضنات ولاية نيوجرسي،.....الخ.

وتذكر إحصائيات إحدى هذه الشبكات الأمريكية للحاضنات، وهي جمعية تكساس لحاضنات الأعمال، أن معدل نجاح المشروعات الجديدة داخل الحاضنات المرتبطة بهذه الشبكة تزيد عن ٨٠ %، وإن المشروعات المقامة داخل حاضنات الأعمال يزيد معدل نموها من ٧ إلى ٢٢ ضعف معدلات نمو المشروعات المقامة خارج حاضنات الأعمال، حيث تم إنشاء ١٩ ألف شركة جديدة مازالت تعمل بنجاح، وتم خلق أكثر من ٢٤٥ ألف فرصة عمل دائمة^{١٠}.

وفي إحدى الإحصائيات الحديثة التي تصدرها الجمعية القومية لحاضنات الأعمال NBIA عن خصائص الحاضنات في الولايات المتحدة نذكر منها:

٢٧ % من مجموع حاضنات الأعمال داخل الولايات المتحدة الأمريكية هي حاضنات تكنولوجية ترتبط بالجامعات و المعاهد التعليمية، وتشترك مع بعض حاضنات الأعمال العامة و الخاصة في الأهداف، ١٠ % من هذه النسبة تمثل حاضنات ذات أهداف تصنيعية محددة التخصص، و ٩ % ذات توجه تكنولوجي متخصص (التكنولوجيا الحيوية، تكنولوجيا المعلومات).

١٦ % من مجموع حاضنات الأعمال بالولايات المتحدة الأمريكية تعتبر من النوع المشترك، حيث يشترك في تمويلها المنظمات الغير الحكومية و الجهات الخاصة، وفي معظم هذه الحاضنات يترك التمويل وإقامة الحاضنات إلى الجهات الحكومية، بينما يقوم القطاع الخاص بتوفير الاستشارات والخبرات بالإضافة إلى تمويل المشروعات^{١١}.

٥ % من الحاضنات تمولها بعض الهيئات الخاصة مثل مجموعة الكنائس الأمريكية، أو جمعيات فنية، أو الغرف التجارية، أو بعض الجاليات ذات الأصول غير الأمريكية، وهي حاضنات تهدف إلى تنمية بعض المشروعات أو الصناعات التقليدية المتخصصة، أو توفير فرص عمل لفئات اجتماعية محددة. ومن الأمثلة على الحاضنات الأمريكية: حاضنة معهد رسلير الهندسي والتي تم إنشائها في أوائل الثمانينات بمساهمة من قبل ١٠٠ شركة في ولاية نيويورك، وهي مكونة من ثلاث بنايات بمساحة ١٧٠ ألف قدم مربع، وتم إقامتها داخل الحرم الجامعي لكي يستفيد أصحاب المؤسسات من الخدمات الجامعية ومن الاتصال بالطلاب^{١٢}.

أ- تجربة حاضنة أوستن التكنولوجية بالولايات المتحدة الأمريكية:

بدأت التجربة الأمريكية بسبب فشل ما يقارب ٥٠ % من المشروعات الصغيرة عند بدء العمل بها وذلك لضعف الإدارة وأساليب اتخاذ القرار وقلة الخبرة. بمتطلبات واحتياجات الأسواق، ويوجد حالياً ما يزيد عن ٦٠٠ حاضنة تكنولوجية بالولايات المتحدة وحدها، وقد تم إنشاء حاضنة أوستن التكنولوجية للحد من نسبة الفشل للمشروعات الجديدة. تم تخرج حوالي ٦٩ مشروع من الحاضنة، كما تم توليد ١٩٠٠ وظيفة جديدة وإجمالي عوائد فاقت ٧٢٠ مليون دولار في العشر سنوات السابقة التي تعمل بمجال التجارة الالكترونية، وكمثال فإن شركة PSV قد بدأت داخل الحاضنة بعدد من الموظفين لا يتجاوز ١٠ ، يعمل بها الآن ٤٠٠ موظف بأغلب الولايات، وبلغت أرباحها للربع الأول من عام ٢٠٠١ حوالي ١٠.٤ مليون دولار والربع الثاني لنفس العام ١١ مليون دولار. أيضاً شركة CEDRA التي تعمل بالعلوم والأبحاث

^{١٠} (هلال ادريس مجيد، معن ثابت عارف، دور حاضنات الاعمال في تنمية المؤسسات الصغيرة، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، أيام ١٧-١٨ نيسان، ٢٠٠٦، ص ١٠١٨.

^{١١} (عبد الرواق خليل، هناء، نور الدين، دور حاضنات الاعمال في دعم الابداع لدى المؤسسات الصغيرة في الدول العربية، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول . ١٨ أبريل، ٢٠٠٦، ص ٦١٢.

^{١٢} (لؤي محمد زكي رضوان ، ورقة عمل بعنوان " المنشآت الصغيرة والمتوسطة في السعودية (الواقع ومعوقات التطوير) ، قدمت إلى مؤتمر : ندوة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي ، الاشكاليات وآفاق التنمية ، القاهرة - مصر ، ١٨-٢٢ يناير ٢٠٠٤ ، ص ١٢٨ .

الصيدلانية، و التي دخلت الحاضنة عام ١٩٩٢ وتراوح معدل النمو السنوي من ٣٠ إلى ٤٠ % ، بداية عمل الشركة كان بها ٥٠ موظفين والأن يزيدون عن ١٢٠ موظف^{١٣}.

ب- الأهمية الاقتصادية والاجتماعية لحاضنات الأعمال في الولايات المتحدة الأمريكية^{١٤}:

ومن هنا تبرز الأهمية الاقتصادية والاجتماعية لحاضنات الأعمال في الولايات المتحدة الأمريكية والتي يمكن إيجازها بالنقاط الآتية:

- ضمان تمويل المشروعات الصغيرة من خلال ضمان القروض والتمويل المباشر للمشروعات المنتمية للحاضنة.
- المساهمة في نجاح المشروعات الصغيرة واستمراريتها، وذلك بتقديم المساعدة والمشورة في المجالات التقنية والتنظيم والإدارة ولاسيما في المراحل الأولى من الإنشاء.
- تعزيز أواصر الترابط بين مراكز البحث العلمي والقطاع الصناعي، حيث يتم نقل نتائج البحوث والابتكارات التي يتم إعدادها في الجامعات ومراكز البحوث إلى الجانب التطبيقي في القطاع الصناعي، ومن ناحية أخرى هناك منافع تقدمها الحاضنات مثل تعيين الخريجين المؤهلين لإجراء أنشطة تشغيل الحاضنات والشركات المحضنة والاستعانة بأعضاء الهيئة التدريسية والباحثين بصفة مستشارين..... وغيرها.
- تقوم بتوفير كافة المساعدات المطلوبة لتنمية وتطوير الاستثمارات والأعمال وتقدمها نحو النجاح.
- المساعدة في تحقيق معدل عائد جيد على الاستثمار وتنمية المناطق الجغرافية الفقيرة وتحسين صورة وسمعة المجتمعات المحلية.
- مساعدتها في تخفيض تكاليف الإنتاج وارتفاع معدل العائد على الاستثمار.
- معالجة مشكلة البطالة وتنمية الموارد البشرية حيث تنضم المشروعات الجديدة القائمة على التكنولوجيا في الولايات المتحدة بارتفاع معدلات استيعاب العمالة، وتعد حاضنات الأعمال مشاريع استثمارية تساهم في تطوير قوة العمل.

ثانياً:- التجربة الفرنسية:

تعتبر من أقدم التجارب في الإتحاد الأوروبي، وهناك ما لا يقل عن ٢٠٠ حاضنة تعمل الآن في مختلف المدن الفرنسية وفي عام ٢٠٠١ تم إقامة مؤسسة مركزية لتنظيم نشاط هذه الحاضنات تسمى الجمعية الفرنسية للحاضنات.

حيث قامت الجمعية الفرنسية للحاضنات أيضا بتحديد الشكل القانوني للحاضنات العاملة في فرنسا حاليا كالتالي:

أ- حاضنات حكومية:

زادت أعداد هذه الحاضنات وازدهرت بشكل كبير بعد صدور قانون وزارة البحث العلمي في مارس عام ١٩٩٩ ، والذي شجع وقام بتمويل عدد من الحاضنات التكنولوجية التي تحتضن المشروعات الجديدة المقامة على قاعدة علمية، وينتمي إلى هذه النوعية أيضا من الحاضنات المقامة داخل كلية الهندسة والمعاهد العلمية المختلفة (INT, ESSEC, EPITA) والحاضنات المقامة داخل مراكز البحوث (INRIA-Transfer) بالإضافة إلى الحاضنات التي ترتبط بالتنمية الاقتصادية للأقاليم، مثال لذلك حاضنة (Paris Innovation)^{١٥}.

^{١٣} (هلال ادريس مجيد، معن ثابت عارف، مصدر سابق ، ص ١٠١٨ .

^{١٤} (محمد السيد علي الحاروني، مصدر سابق، ص ٣٣٣ .

^{١٥} (رمضان الدويبي ، عبد السلام بشير ، حاضنات الاعمال والمشروعات الصغيرة ، دار الكتب الوطنية ببنغازي ، ليبيا ، الطبعة الاولى ، ٢٠٠٣ ، ص ١٥٢ .

ب- حاضنات تملكها الشركات الكبرى وبيوت الخبرة العالمية:

وهي حاضنات قامت مجموعات من الشركات الكبرى بإقامتها، وذلك بهدف تشجيع وتنمية المشروعات الجديدة في المجالات التي تقوم بالتعاون مع خبرة هذه الشركات الكبيرة، وخاصة في المجالات الاقتصادية والتكنولوجية الجديدة مثل تطبيقات الهاتف الخليوي، وكذلك الإلكترونيات، ومجالات التكنولوجيا الحيوية وشركة الاتصالات الفرنسية FranceTelecom التي أقامت Invente Mobile وشركة الكهرباء الفرنسية EDF التي أقامت حاضنة Business Accelerator ، وفيما يخص الحاضنات التي أقامت شركات خدمات وبيوت خبرة علمية نذكر بيت الخبرة العالمي الشهير Price Water House الذي أقام حاضنة أطلق عليها Price Lab ، وهي متخصصة في شركات الاستشارات القانونية والمحاسبية وشركات المراجعة المالية.

ت- حاضنات قطاع خاص^{١٦}:

وهي حاضنات استثمارية تعتمد أساساً على الربح، وهي مشروعات بدأت في إقامتها منذ منتصف التسعينيات شركات تمويلية وشركات رأس المال المشارك ورأس المال المخاطر وتوظيف الأموال، وهي حاضنات تقدم كل الخدمات المالية خاصة في المشروعات ذات الطبيعة الخاصة أو ذات المخاطر العالية جداً، نذكر مثلاً لهذه الحاضنات الخاصة Talento التابعة لشركة KPM6 وهذه النوعية من الحاضنات منتشرة أيضاً في دول الاتحاد الأوروبي. يوجد في فرنسا عدد من الحاضنات ذات التخصصات المتنوعة مثل^{١٧}:

- حاضنات تكنولوجية متخصصة في مجالات صناعة الدواء والمنتجات الجديدة التي تعتمد على الطبيعة.
- حاضنات زراعية لتنمية الحاصلات الزراعية.
- حاضنات أشجار وزهور وغابات.
- حاضنات صناعات ومشروعات بيئية.
- حاضنات أعمال تتبع الكليات ومدارس الهندسة والتجارة العليا.

المطلب الرابع

حاجة الاقتصاد العراقي الى حاضنات الاعمال بين النظرية و الواقعية رؤية مستقبلية

أولاً:- حاجة العراق الى حاضنات الاعمال

تختلف بدايات المشروعات الصغيرة في دول العالم ومنها العراق من حيث النشأة وطبيعة عملها في الدول المتقدمة عن باقي الدول إذ ترجع البدايات مع نشوء الصناعة في النصف الثاني من القرن الثامن عشر القرن الميلادي إذ تحولت من الصناعات الحرفية ذات الأدوات البسيطة إلى مقدمات للصناعة الحديثة التي ساهمت بأشباع حاجات تلك المجتمعات ومن ثم إلى المجتمعات الأخرى ومعها ومن خلالها ظهر التخصص بتقسيم العمل، الذي ركز على الاهتمام بتوفير الوقت والجهد من أجل زيادة الانتاج ، والعراق احد الدول النامية التي تشهد الآن تحولاً نحو المجتمع الصناعي من خلال تبني الدولة العراقية ذلك منذ تأسيسها في بداية القرن الماضي وقد رسمت الحكومات المتعاقبة سياسات تنموية أتجهت أغلبها نحو التصنيع السريع بهدف احلال الواردات وتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة ، غير أن الأزمات والحروب المتلاحقة التي مر بها العراق، لاسيما الحرب العراقية-

^{١٦} (ابراهيم عاطف الشبراوي ، حاضنات الأعمال مفاهيم ميدانية وتجارب عالمية ، www.isesco.org .

^{١٧} (نائلة حسين عطار ، حاضنات المشروعات الصغيرة فرصة عمل للجميع (١) ، الصحيفة الاقتصادية الالكترونية ، العدد ١ ، ٥٢٨٦ ، ٢٠٠٨/٤/١ ، www.aleqti.com .

الايروانية والحصار الدولي على العراق، مما أدى إلى استنزاف الموارد المالية وتدمير البنى التحتية، حيث تراجع النشاط الاقتصادي في القطاعات الاقتصادية المختلفة، وتفاقمت مشكلة البطالة، وتدهورت دخول الافراد إلى حدود متدنية نتيجة التضخم الجامح لاسيما في أواخر التسعينات من القرن العشرين الذي أدى إلى ارتفاع الاسعار وانخفاض قيمة الدينار العراقي قياساً بالعملة الاجنبية، في ظل ظروف الحصار الاقتصادي المفروض على العراق، وانخفاض مستوى النشاط الاقتصادي بشكل عام، فضلا عن بعض الاجراءات التي اتخذتها الحكومة المتعلقة بإيقاف الدعم الحكومي، ومنع المشروعات الصغيرة التي تستخدم مواد أولية مستوردة أو داخلية ضمن مفردات البطاقة التموينية كالسكر والدقيق، فضلاً عن صعوبة الحصول على الادوات الاحتياطية للمكائن والمعدات، التي تقادمت وأصبحت غير مؤهلة للاستمرار في العملية الانتاجية، مما أدى إلى انخفاض القيمة المضافة لنتائج المشروعات الصغيرة بالاسعار الثابتة من (١٢٧٨) مليون دينار عراقي عام ١٩٩٧ إلى (٤٧٢) مليون دينار عراقي عام ١٩٩٩ ، ثم بدأت بالارتفاع في ضوء بعض الدعم المقدم لتلك المشروعات لتصل القيمة المضافة بالاسعار الثابتة إلى (٧٤٧) مليون دينار عراقي عام ٢٠٠١ ، الذي حصل بعد الاحتلال عام ٢٠٠٣ هو انكشاف السوق العراقية على العالم الخارجي، والتحول من الاقتصاد المخطط الشمولي إلى الاقتصاد الحر، فقد وضع القطاع الصناعي امام تحدي جديد ألا وهو القدرة على التأقلم مع تبدل الطلب المستمر وسرعة تطبيق التكنولوجيا ولاسيما في ظل واقع الاقتصاد العراقي الذي يتسم بالتخلف كونه يعاني الكثير من المشاكل والتحديات، أهمها عدم قدرة المشروعات الصغيرة في العراق على دخول منافسة عالمية وأن تلك المشروعات، قد نشأت في ظل نقطتين أساسيتين^{١٨} :

١- أن معظم منتجات تلك المشروعات الصغيرة كانت مخصصة للاستهلاك المحلي في إطار استراتيجية لتصنيع المعوض للواردات.

٢- تمتعها بالحماية الكمركية لعقود من الزمن، وسيطرة الدولة على قطاع التجارة الخارجية. وفي ضوء ما تقدم، فإن المشروعات الصغيرة في العراق بحاجة ماسة إلى اعتماد اسل وب حاضنات الاعمال، لما تعانيه من مشكلات اقتصادية واجتماعية عديدة منها أن هذه المشروعات لا تستند إلى قاعدة أو جهة راعية في مواجهة المشاكل التقليدية المتمثلة بنقص التمويل والخبرات الادارية والفنية من جهة، ومشاكل العصر المتمثلة بالتنافسية العالمية وتحرير التجارة ورفع كافة انواع الحماية والدعم، فضلاً عن التطور التكنولوجي وما يرافقه من تغيرات في الطلب على المنتجات حيث أن الميزة التنافسية أصبحت تعتمد على المكون المعرفي وليس على ما يمتلكه البلد من موارد طبيعية واقتصادية. أما بالنسبة إلى المشاكل الاجتماعية فإن البطالة في العراق تتراوح بين ٢٠(- ٢٥%) من عرض العمل^{١٩}.

ثانياً : امكانية اقامة حاضنات الاعمال في العراق

ادركت معظم البلدان النامية ، ولاسيما العربية منها اهمية الدور الذي تلعبه حاضنات الاعمال في تنمية قطاع الصناعات الصغيرة واكتساب التكنولوجيا الحديثة ، لذلك سعت الى الاستفادة من التجارب العالمية على الرغم من كونها وصلت الى مراحل متقدمة من التطور الاقتصادي قياساً بحالة الاقتصاد العراقي .

اما بالنسبة للعراق فان الاقتصاد العراقي بأمس الحاجة لمثل هذه الاليات ، لما يعاني من مشكلات اقتصادية واجتماعية اذ ان الصناعات الصغيرة لا تستند الى قاعدة او جهة راعية في مواجهة المشاكل التقليدية المتمثلة بنقص التمويل والخبرات الادارية والفنية من جهة ، ومشاكل العصر المتمثلة بالتنافسية العالمية وتحرير التجارة ورفع كافة انواع الحماية والدعم ، فضلاً عن التطور التكنولوجي المتسارع وما يرافقه من تغيرات في الطلب على

^{١٨} (ثائر محمود رشيد العاني، منظمة التجارة العالمية وانعكاساتها على واقع القطاع الصناعي في العراق، الندوة الرابعة من سلسلة الندوات التي يقيمها مكتب الاستشارات في كلية الادارة والاقتصاد - جامعة بغداد، ٢٠٠٥ ، ص ٦٤ .

^{١٩} (محمد علي موسى المعموري، اعادة اعمار العراق- الفرص والتحديات: الندوة الاولى من سلسلة الندوات التي يقيمها مكتب الاستشارات في كلية الادارة والاقتصاد- جامعة بغداد، ٢٠٠٥ ، ص ١٥ .

المنتجات ، حيث ان الميزة التنافسية اصبحت تعتمد على المكون المعرفي وليس على ما يمتلك البلد من موارد طبيعية واقتصادية .

وان الضعف الذي تعاني منه الصناعات الصغيرة والمتوسطة ، وانخفاض مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي فضلا عن اغلاق العديد من المعامل والمصانع في ظل سياسة الاغراق اللامدروسه التي يعاني منها السوق العراقي تستوجب البحث عن آليات جديدة وفعالة لمواجهة الاوضاع الاقتصادية المتردية لهذا القطاع الحيوي ، وتعد حاضنات الاعمال احدى الحلول العلمية المقترحة لتخطي الصعوبات والعقبات المالية والفنية والبشرية والتكنولوجية وحتى التسويقية التي تؤثر سلبياً على نشاط هذه الصناعات وتحد من دورها التنموي في الاقتصاد الوطني .

اذ نجد ان نجاح المشروع الصناعي الخاص عملية معقدة في ظل الانفتاح الاقتصادي وحرية انتقال السلع وتبدل الطلب العالمي ، الامر الذي يشكل عائقاً امام قدرة هذه المشاريع على الاستمرار في نشاطها ونفاذ منتجاتها الى الاسواق المحلية ، فغالباً ما تكون هذه الصناعات ذات قدرات تنظيمية ومالية وادارية محدودة ، اذ يكون صاحب المشروع هو المدير الذي يتولى ادارة المشروع دون الحاجة الى فريق اداري كفوء يهتم بكافة جوانب المشروع الادارية والتنظيمية والمالية ، فضلا عن رسم خطط للنهوض بهذا المشروع وتطويره وفقاً للأساليب الحديثة في الانتاج

ورغم اهمية المشاريع الصغيرة الخاصة في مواجهه الكثير من الكلف الاقتصادية والاجتماعية لما تتميز به من خصائص ، فأن من السمة الغالبة لها في الدول النامية بشكل عام وفي العراق بشكل خاص ، هي انها تعمل في انشطة تقليدية تقتصر الى الكفاءة والفاعلية وفي الوقت الذي تعاني فيه اغلب هذه المنشآت الصغيرة والمتوسطة من تدهور في قدرتها التنافسية حتى في السوق المحلية فقد واجهت المشاريع الصغيرة في العراق العديد من التحديات عرقلة ادائها ، والمتمثلة بالمعوقات العامة والتي من ضمنها القيود المتعلقة بالوصول الى المدخلات والائتمان والعمالة واسواق لتكنولوجيا المعلومات ونقص انظمة التدريب المهني والتعليمي فضلاً عن سياسات الاستيراد والتصدير والضرائب وادارتها ، وهناك المعوقات التمويلية وهي عدم توفر الموارد المالية بسبب عدم قدرة او رغبة المصارف العراقية الى تقديم القروض المطلوبة لهذه المنشآت بسبب عدم وجود ضمانات عقارية لدى ملاك المنشآت وتقلبات اسعار صرف الدينار العراقي^(٢٠) .

ان العراق يتمتع بقاعدة علمية واقتصادية ملائمة لقيام حاضنات اعمال ناجحة ، اذ انه يزخر بالاكاديميين والباحثين والخبرات العلمية المعطلة والتي تقتصر الى جهة منظمة تأخذ على عاتقها تسويق البحوث الى الجانب التطبيقي ، كما ان هناك عدداً كبيراً من الجامعات التي تمتلك كليات وأقساماً فنية وتطبيقية مستعدة لتقديم الاستشارات والقيام بالأشراف على منظومة من الحاضنات .

اما من الناحية المادية فان العراق يمتلك شركات كبيرة تم تسريح اغلب العاملين فيها وهي حالياً شبه معطلة يمكن ان تكون مكاناً مناسباً لإقامة الحاضنات . ولغرض ضمان نجاح هذا المشروع لا بد من دراسة بعض المقومات الاساسية اللازمة والتي يمكن تلخيصها بالاتي :-

١- قبول الحاضنة في المجتمع : يعتبر القبول المجتمعي واكتساب الثقة بالحاضنة ، احد المقومات الاساسية لنجاح عمل الحاضنة ، اذ انه لا بد من اقناع المجتمع بان عمل الحاضنة هو انعكاس لأهدافهم الاقتصادية والاجتماعية وتستطيع مؤسسات المجتمع المدني ، ومن ضمنها الرابطات المهنية وغرف التجارة والصناعة ان تقوم بدور فعال

^{٢٠} (ابراهيم موسى الورد ، استراتيجيات مقدمة لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق ، مجله بغداد العلوم الاقتصادية والادارية ، العدد ١٢ ، ٢٠٠٩ . ص ٩)

في هذا المجال من خلال إنشاء أجهزة وشبكات متخصصة للترويج لعمل الحاضنات وتعزيز مفهوم الحاضنة كوسيلة لتشجيع وتطوير الخبرات. (٢١)

لقد أثبتت إحدى الدراسات التي أعدت في هذا المجال ، والتي أخذت عينة عشوائية تتكون من أربعين وحدة إنتاجية صغيرة في محافظة كربلاء ، قبول وترحيب القطاع الخاص بمثل هذه المبادرة التي تعتبر وسيلة لتذليل الصعوبات والعقبات التي تواجه العملية الإنتاجية في العراق ، فقد أظهرت نتيجة الاستبيان أن ٧٥% من أصحاب الوحدات الإنتاجية الصغيرة يرحبون بشدة بإنشاء حاضنة أعمال في محافظة كربلاء ، في حين أن ٢٥% يرحبون بإنشائها أي أن نسبة الموافقة والقبول المجتمعي هي ١٠٠% (٢٢)

٢- ملكية الحاضنة : تختلف ملكية الحاضنة بحسب الاهداف المرسومة لها ، فاذا كانت تهدف الى توليد مردود استثماري للقائمين عليها ، فلا بد ان تكون ذات ملكية خاصة ، اما اذا كانت تهدف الى تخريج وحدات انتاجية ناجحة تحقق التنويع الاقتصادي ، وتخلق فرص عمل للعاطلين فضلا عن تعزيز التكنولوجيا في المحافظة او المنطقة الجغرافية الموجودة فيها فتكون في هذه الحالة ذات ملكية عامة ، ولغرض انجاح مشروع الحاضنات في العراق لا بد من تدخل الدولة بصورة مباشرة من خلال امتلاك تلك الحاضنات ، اذ انه ليس هناك قاعدة يمكن للقطاع الخاص ان يبدا منها ، ولا سيما بعد الدمار الكبير الذي لحق بالبنية الاساسية في العراق وفي مقدمتها الكهرباء ، والوقود اللذان يمثلان اهم المدخلات في قطاع الصناعات الصغيرة ، كما ان امتلاك الدولة للحاضنات يمكنها من اثبات وجودها في السوق وعلى المستويات المالية والقانونية والتنظيمية والتكنولوجية *.

لقد اثبتت الدراسة المذكورة سابقا ان ٥٠% من اصحاب الوحدات الانتاجية الصغيرة في كربلاء يفضلون امتلاك الدولة لحاضنات الاعمال ، ويرون في ذلك نوعاً من الجدية في حل مشاكلهم ، في حين ان ٣٠% يفضلون قيام القطاع الخاص بمثل هذا المشروع لسهولة الاجراءات والابتعاد عن البيروقراطية والروتين ، اما الـ ٢٠% فيفضلون ان تكون المبادرة ذات طابع مختلط لتحقيق المزاجية بين خبرة القطاع الخاص وامكانية الدولة. (٢٣)

٣- رسوم الحاضنة : يطلع صاحب الوحدة الانتاجية الصغيرة الراغب بالانضمام للحاضنة على قيمة الرسم الواجب دفعه مقابل عضويته في الحاضنة ، بعد تقديمه معلومات مختصرة عن طبيعة المصنع ومؤهلاته وخبراته وعدد العاملين لديه ، ويتم تحديد قيمة الرسم المفروض من قبل هيئة خاصة تقوم بمراجعة حسابات عمليات الحاضنة بما يضمن المواءمة بين المصروفات والدخل المتوقع ، وبما يكفل ضمان الاستمرارية في عمل الحاضنة ، وحيث ان معظم الحاضنات تتقاضى رسوما اقل من القيمة السوقية للخدمات المقدمة فمن الضروري الالتزام الصارم بدفع الرسوم. (٢٤)

وقد اثبت استطلاع اجري في هذا الصدد استعداد قطاع الصناعات الصغيرة بواقع ١٠٠% لدفع الرسوم المحددة من قبل الحاضنة لما يرون فيها من حل للمشكلات والمعوقات التي تواجههم. (٢٥)

د. الترابط بين أنواع خدمات الحاضنة : تنقسم الخدمات التي تقدمها حاضنات الاعمال الى قسمين (٢٦):

(٢١) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا : تقرير فني ، اجتماع الخبراء بشأن تنسيق السياسات التكنولوجية من اجل زيادة الانتاجية والقدرة التنافسية في سياق اتجاهات العولمة ، مبادرات لبناء القدرات في القرن الحادي والعشرين ، بيروت ١-٣ تشرين الثاني ، نوفمبر ، ٢٠٠٠ ، الامم المتحدة ، نيويورك ،

٢٠٠١ ، ص ٤٢ .

(٢٢) كاظم البطاط ، صفاء الموسوي : قياس اتجاه الصناعات الصغيرة في كربلاء ، نحو قبول حاضنات الأعمال ، بحث غير منشور ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء ، ٢٠٠٧ ، ص ٢٧

(٢٣) د.كاظم البطاط ، د.صفاء الموسوي ، مصدر سابق ص ٢٩ - ٣٠ .

(٢٤) نبيل محمد شلبي ، نموذج مقترح لحاضنة تقنية بالمملكة العربية السعودية ، ورقة عمل مقدمة الى ندوة واقع المنطقة الشرقية ، المملكة العربية السعودية ، ٢٠٠٤ ، ص ٧ .

(٢٥) كاظم البطاط ، صفاء الموسوي ، مصدر سابق ص ٣١ .

(٢٦) لجنة الوكالات المانحة لتطوير المؤسسات الصغيرة : الخدمات الداعمة لاعمال المؤسسات الصغيرة ، المبادئ التوجيهية لتدخل المانحين ، بيروت ، لبنان ، ٢٠٠١ ، ص ١ .

(١) خدمات تشغيلية : وهي تلك الخدمات التي تبرز الحاجة لها في العملية الانتاجية اليومية والمتمثلة بالجانب الاداري والقانوني والتكنولوجي .

(٢) خدمات استراتيجية : وهي التي تستخدمها الصناعات الصغيرة بهدف التخطيط للشؤون المتوسطة والبعيدة المدى بهدف تحسين نوعية وكمية الانتاج والنفوذ الى الاسواق البعيدة ، وتتضمن تصاميم الانتاج ، والتوسع في العملية الانتاجية ، والسعي للوصول الى مصادر التمويل المتنوعة .

٤- **موارد بشرية ومالية :** ان دولة مثل العراق وما تتمتع به من امتلاك موارد مالية نفطية ضخمة وموارد بشرية وذات كفاءات عالية من مختلف الاختصاصات من خبراء ومهندسين وفنيين واداريين ، وهم من اعداد العاطلين عن العمل بسبب قرارات الادارة الامريكية في العراق بحل بعض الوزارات والهيئات بعد احداث عام ٢٠٠٣ مثل تسريح كادر هيئة التصنيع العسكري وما تملكه من كوادر ذات كفاءات عالية ، حيث يمكن الاستفادة منهم في مجال تبني انشاء الحاضنات فضلاً عن وجود مباني ضخمة متروكة دون استغلال الاماكن استغلالها كبنى للحاضنات .

٥- **جامعات ومعاهد ومراكز البحوث :** حيث يمتلك العراق بنى تحتية متمثلة بالجامعات الحكومية ومؤسسات البحث والتطوير ومراكز البحوث ومعاهد من اجل تحويل البحوث من المختبرات الى الحيز العملي والتطبيقي ، كما ان هناك عددا كبيرا من الجامعات تمتلك كليات واقسام فنية وتطبيقية مستعدة لتقديم الاستشارات ، وحسب تطبيق المعايير العلمية في ضرورة انشاء جامعة واحدة لكل مليونين من السكان فان وجود اكثر من ٢٠ جامعة ومالا يقل عن ٣٠ من المعاهد التكنولوجية ، يعني وجود زائد في عدد الجامعات وهذا يساعد على القيام بالاشرف على منظومة من الحاضنات في العراق بالإضافة الى ذلك فقد اقيمت شعبة حاضنة التعليم العالي التابعة لمديرية البحث والتطوير في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وفقاً للأمر الوزاري ذي العدد ق/٤/٤/٩٦٤ في ٢٠١٤/١٢/٣ شكلت شعبة الحاضنات والجامعة المنتجة المرتبطة مباشرة بالسيد مدير عام دائرة البحث والتطوير ، وهي أول تشكيل إداري مركزي للعمل بمشاريع القيمة العلمية والعملية المضافة The Added Scientific and Practical Value وهي مشاريع الحاضنات بأنواعها ؛ (حاضنات تكنولوجية ، حاضنات أعمال ، حاضنات أعمال تكنولوجية ، (واحة / حديقة) تكنولوجية ، حاضنة إقليمية ، حاضنة دولية ، الخ) ، ومشاريع الجامعة المنتجة التي يعدها باحثي وتدرسي الجامعة بجهود ذاتية . لتعكس هذه المشاريع مفهوم تصدير المعرفة وتتحول الجامعة إلى جامعة منتجة .. ثم تم تغيير تسمية الشعبة إلى شعبة حاضنة التعليم العالي تبعاً لمصلحة العمل بالأمر الوزاري المرقم ق/٤/٤/٢٢٨٤ في ٢٠١٥/٦/٢٩ . وفي هذا الاطار لابد من وضع مجموعة من الحلول المقترحة لقيام حاضنات الاعمال وبالتعاون بين مختلف الجهات المعنية وكالاتي :

ت	الحلول المقترحة لا قامة حاضنات الاعمال الصناعية	الجهة المنفذة
١	انشاء هيئة حكومية خاصة تعني بانشاء الحاضنات ومتابعة سيره عملها وتوفير متطلبات نجاحها	وزارة المالية ، وزاره الصناعة ، وزاره التجارة ، دائرة تطوير القطاع الخاص
٢	توفير قاعدة بيانات ومعلومات لكل ما يتعلق بتأسيس وانشاء وقيام المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة ، وابرار التحديات والمعوقات التي تؤثر على نشاطها	وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، اتحاد الصناعات ، اتحاد رجال الاعمال ، اتحاد الغرفة التجارية
٣	تنظيم عملية انشاء وتأسيس المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة	وزارة الصناعة ، اتحاد الصناعات ، اتحاد رجال الاعمال
٤	تفعيل اجراءات قياس الجودة والسيطرة النوعية للحماية من السلع الرديئة والحد من الغش التجاري والصناعي	وزارة التجارة ، هيئة الكمارك
٥	توفير الكوادر الادارية وتدريب العاملين على الاساليب الحديثة في الانتاج لتطوير كفاءتهم الانتاجية والخدمية .	وزارة العلوم والتكنولوجيا ، وزاره العمل والشؤون الاجتماعية ، النقابات العمالية .
٦	اعتماد التكنولوجيا الحديثة في العمليات الانتاجية ، وتطوير الفنون الانتاجية وفقاً للتطورات الصناعية العالمية	وزارة العلوم والتكنولوجيا ، وزاره الصناعة ، وزاره التجارة واتحاد الصناعات
٧	تحديث كافة القوانين والتشريعات والانظمة الحكومية التي تنظم عمل هذه المشروعات ، بما يسهم في تحفيز القطاع الخاص على الاستثمار في مختلف الفروع الصناعية من خلال منح الافضلية والاولوية للمستثمر الخاص المحلي	وزارة العدل ، وزاره الصناعة

المصدر : تأثر محمود رشيد ، ايناس محمد رشيد ، ستراتيكية دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية مع اشارة الى تجربة العراق ، مجلة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد ٥ العدد ١٠ ، ٢٠١٣ ، ص١٤٩ .

رابعاً :- السياسات العامة لحاضنات الأعمال وآليات تنفيذها في العراق ^{٢٧} :

١- تفعيل الأبداع العلمي للتنمية في العراق .. من خلال:

أ- اعتبار الحاضنة التكنولوجية أداة هامة للتطوير والتنمية وتسويق المنتجات وخاصة القائمة على المبادرات التكنولوجية الفردية.

ب- كونها عمل يحمل بين طياته برامج قابلة للتنفيذ برصانة وتقوم بطرح أفكار وتقنيات جديدة.

ت- وضع آليات عمل الحاضنات التكنولوجية Mechanism لتكون مسلكاً تكنولوجياً في تحقيق أهدافها المتكاملة.

٢- تتميز أعمال الحاضنات التكنولوجية بإمكانيات النمو المرتفعة وصولاً لتطبيق حافات العلم والتكنولوجيا في حل المشكلات .. من خلال:

أ- تحقيق معدلات نمو عالية وسريعة داخل الحاضنة من ناحية توفير فرص النجاح في ظل المنافسة المتزايدة.

ب- تجسيد البحوث العلمية التطبيقية كمرتكز أساسي في عمل الحاضنات التكنولوجية.

ت- تشجيع إعداد البحوث العلمية بفرق العمل البحثية المشتركة لأجل تظافر الجهود وصولاً إلى تبني النمو المرتفع من خلال الحاضنات التكنولوجية.

٣- إن مراحل الاحتضان التي تقوم بها حاضنات الأعمال في قطاع التعليم العالي .. عليها إستيعاب الأفكار في مرحلة ما قبل الاحتضان ثم تقوم بعملية الاحتضان وبعد ذلك تؤمن جزءاً من عملية الاحتضان المعروفة بأسم التسريع Acceleration وهو الجزء المتعلق بالعملية التسويقية Commercialization ويبقى ذلك مقيداً بشروط المانحين والممولين .. من خلال:

أ- إعتدال نشاط الحاضنة على سقف الممولين مع توفر القدرة المرنة على التمويل.

ب- سعي الجامعات والهيئات العراقية إلى تحليل الوضع الراهن باستثمار قدرات الطلبة والخريجين الجدد بشبكات الاحتضان للكشف عن المشاكل والازمات ، والسعي لوضع حلول لها بأعتماد البحث العلمي التطبيقي.

ت- البحث لدراسة النماذج العالمية والأكثر شهرةً فيما يتعلق بالحاضنات التي تتبنى الأفكار الخلاقة والتي يتم احتضانها .. كحاضنة الأعمال الأمريكية Tec stars .

٤- تحتاج الحاضنات التكنولوجية إلى جسم إشرافي يضمن التنسيق العلمي السليم وضبط عملها بما يتناسب مع رؤية وطنية شاملة على مستوى الوطن وتعزيز الإطار القانوني الناظم لعمل الحاضنات .. من خلال:

أ- اعتبار وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ومن خلال دائرة البحث والتطوير (الراعي الأول) للحاضنات التكنولوجية وبلجنة مركزية وممثلة بأعضاء من باقي الوزارات وبمستوى إداري عالي لتنفيذ سياسة الدولة من خلال الأشراف والتنسيق لإقرار عمل الحاضنات بشكل عام ، وربما تكون هذه اللجنة بمثابة المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا.

ب- تنظيم العمل الإشرافي والتنسيقي لإعداد الحاضنات التكنولوجية مصادق عليها بأطر قانونية راعية بأسس وسياقات عمل تعدها اللجنة المركزية المقترحة أعلاه لضمان التنسيق الجاهات ذات العلاقة لتأكيد إنجاز المشروعات.

^{٢٧} (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، مديرية البحث والتطوير شعبة حاضنة التعليم العالي . <http://www.rdd.edu.iq/rdd/index.php/2015-02-15-06-40-19/49-2015-05-19-07-53-33> .

ت-جعل إحتضان الشباب المبدعين في الجامعات وإستكشاف المواهب الحقيقية من خلال عمل الحاضنات التكنولوجية والعلمية لكل جامعة أو هيئة أو من الوزارات الأخرى أو من أفراد الشعب العراقي .. كجزء من الخطط السنوية لعمل هذه الجهات.

٥-إتباع تحديث الاستراتيجيات والسياسات التنموية والصناعية نحو الاقتصاد القائم على المعرفة وإعداد برامج لإنشاء وتطوير الحاضنات التكنولوجية .. من خلال:

أ-اعتبار الحاضنات من المداخل الأساسية لنجاح السياسات والبرامج الصناعية والتنموية وخاصةً تلك الموجهة لإنشاء وتنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

ب-الدعوة لإدراج برامج ذات العلاقة بنشر ثقافة الريادة والمبادرة لإنشاء المشاريع ضمن المناهج التعليمية وخاصةً التعليم التقني وكليات الهندسة والتكنولوجيا.

ت-الاستمرار في الترويج لإعداد الحاضنات التكنولوجية ضمن سياسة تؤدي لإنتشار أكبر عدد منه بهدف المساهمة في دعم الابداع التكنولوجي مما يساعد على إيجاد فرص عمل واسعة والحد من البطالة وتوطين التكنولوجيا.

٦-تَبَيَّن سياسة الأولويات والأسبقيات لأهمية الاحتياجات الوطنية في إقرار خطط التنمية السنوية لإعداد الحاضنات وفقاً للخطط التعبوية القصيرة والبعيدة المدى لتنفيذ مقررات الدولة ومن لجنة مركزية في مجالات الحاضنات عموماً تقرها الدولة .. ومن خلال:

أ-تنفيذ كل أنواع الحاضنات التكنولوجية لأجل بيان الفرق بين فكرة الحاضنة كآلية أو مؤسسة تنموية حديثة في مجال التجديد التكنولوجي المطلوب .. ومنها؛ حديقة التكنولوجيا ، حاضنة التكنولوجيا ، حاضنة الأعمال ، الضاحية التكنولوجية (الواحة التكنولوجية) ، مدينة الأبحاث (حديقة البحث) (مدينة الأبحاث العلمية والتطبيقات التكنولوجية).

ب-تنفيذ كل أنواع الحاضنات حسب حجمها والهدف المحدد لها .. ومنها؛ الحاضنة الدولية ، الحاضنة الإقليمية ، الحاضنة الصناعية ، حاضنة القطاع المحدد ، حاضنة التقنية ، الحاضنة الافتراضية ، حاضنة الانترنت (الحكومة والحكومة المركزية للدولة).

ت-تحديد القطاعات؛ الطبية ، الصناعية (الهندسية) ، الزراعية ، التجارية (الاقتصادية) ، الاجتماعية ، الأمنية ، السياسية، في أولويات التخطيط السنوي لعمل الحاضنات التكنولوجية.

٧- التوسع الرأسي في تجسيد عمل الحاضنات التكنولوجية بالأفكار الممنهجة مركزياً على مستوى الوطن ، والتوسع الأفقي في تحديد موقع الحاضنات التكنولوجية بجوار الجامعة أو مركز بحث علمي أو مكتبات علمية جامعية وكذلك على مقربة من المعامل الحكومية أو معامل الشركات الكبيرة والمتخصصة .. من خلال

أ-تقع الحاضنة (إن كانت موقعاً مخصص لتنفيذ أعمال ذات نوعية خاصة) في مبانٍ ذات مواصفات قياسية محددة وخاصةً في مجال الاتصالات والبنية الأساسية الخاصة بها.

ب-تتوزع الحاضنات للمشاريع الصغيرة في مختلف أنحاء الدولة من مدن وقرى وأرياف سواء كانت مشاريع حرف يدوية أو خدمات متخصصة.

ت-خلق صور ذهنية للنجاح في عمل الحاضنات ووجود علاقات جيدة بالصحافة مرتبطة بعملية المتابعة للمشاريع مهما كان حجمها.

٨-إرتباط البحث العلمي ونقل التكنولوجيا كركيزة من ركائز عمل الحاضنات التكنولوجية في برامج التنمية المستدامة الشاملة .. من خلال:

أ-تحديد التقنيات الواعدة من التخطيط المسبق لعمل كل حاضنة وإنشاء الآليات اللازمة لنقل التكنولوجيا فيها.

ب-تحديد المدخلات العلمية والتكنولوجية اللازمة لرفد عمليات التنمية في القطاعات التنموية المختلفة بأربعة عناصر رئيسية هي؛ المعلومات ، والموارد البشرية ، والبحث والتطوير ، والتقنيات إلى جانب عناصر المساندة ومنها التشريعات والإدارة والبنية التحتية والتمويل.

ت-تخصيص حيز واضح في خطط الجامعات والهيئتين والمجلس العراقي للتخصصات الطبية التي تتبنى الحاضنات التكنولوجية وبحدود (١٠%) من المساحة التخطيطية لارتباط البحث العلمي بنقل التكنولوجيا.

٩-تمركز مبدئية الجامعة المنتجة حول إحتضان الأعمال مرابطاً لرأس المال المبادر .. من خلال:

أ-حماية الملكية الفكرية التي يخلقها العاملون في الجامعات أو مراكز البحوث العلمية التي تمتلكها هذه الجهات تسنح لها دائماً فرص الاستغلال التجاري للملكية الفكرية.

ب-الدعم القانوني لتشكل فيه القضايا القانونية جانباً هاماً من جوانب العديد من مشروعات مجتمعات العلوم وتنطوي على موضوعات معقدة مثل .. إنشاء الشركات والضرائب والهجرة وقوانين العمل وتنازعها.

ت-التحفيز المادي من خلال تقديم حوافز مالية وضريبة متنوعة وأشكالاً من التقليل وخاصة الإعفاءات الضريبية المؤقتة أو الدائمة.

- ١- تعد حاضنات الاعمال آلية جديدة وفعالة للارتقاء بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال تقديمها منظومة متكاملة من حيث الخدمات والمقومات والتمويل التي تختلجها ولاسيما في المراحل الاولى من مرحلة الانشاء ،\
- ٢- تعد حاضنات الاعمال اداة لتعزيز التنمية الاقتصادية واعادة الهيكلة لتثبيت نجاحها من خلال خلق فرص عمل وتبني فكره العمل الحر والمساهمة في بدء المشروعات الصغيرة على اسس سليمة .
- ٣- عدم توفر التمويل اللازم وبشروط ميسرة للمشروعات الصغيرة سواء او المتوسطة في اي بلد.
- ٤- ان اعادة تنمية قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة يحتاج الى اعادة تنظيم وفق قنوات ادارية وفنية مع متابعة من قبل هذه القنوات وبالتالي منحها الغطاء القانوني الذي يدعمها ويشجعها بشكل اكبر واداة فعالة لتحقيق قيم مضافة للاقتصاد الوطني .
- ٥- انخفاض اعداد الصناعات الصغيرة والمتوسطة بشكل عام يعود الى الازواج الامنية المتردية الذي انعكس سلبا على الواقع الاقتصادي العراقي وايضا الى سياسة الاستيراد العمياء المنافسة للصناعة المحلية كما لايمكن قيام الصناعات الا في ظل الحماية الجمركية والدعم الحكومي للمنتج من خلال استير اد فقط المواد الاولى التي لايمكن انتاجها محليا.
- ٦- عدم وجود حاضنات الاعمال في العراق ولكن هناك مبادرة باتجاه بناء حاضنات الاعمال اذ ان العراق يمتلك مقومات نجاح بناء الحاضنة ، ومن موارد مالية وبشرية وجامعات ومراكز بحوث وغيرها .
- ٧- تعمل حاضنات الأعمال على إدخال المعرفة كأحد عوامل الإنتاج من خلال اكتساب ونقل التكنولوجيا الحديثة كما أنها تساعد في إيجاد علاقة بين الوحدات الإنتاجية المحتضنة تؤدي إلى تحسين كفاءتها من خلال التعلم المتبادل .
- ٨- إن التجارب العالمية الناجحة في حاضنات الأعمال تدل على إمكانية إقامتها في أي بلد توجد فيه منشآت اقتصادية صغيرة بحاجة إلى خدمات الدعم المالي والإداري والتسويقي والفني والاستشاري.
- ٩- يمكن للعراق الاستفادة من التجارب العربية والعالمية بإقامة حاضنات الأعمال التي ثبت جدواها في مواجهة التحديات التي ينطوي عليها التغير الاقتصادي العالمي والإقليمي

التوصيات :

- من اجل تفعيل دور الحاضنات ودعم ورعاية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العراق ينبغي الاخذ بالتوصيات التالية:**
- ١- يجب القيام دراسة مدى امكانية وجدوى اطلاق مشروع الحاضنة قبل انشاء اي حاضنة بحيث يجب ان تتطابق طبيعة الحاضنة مع الامكانيات الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة .
 - ٢- يجب وضع معايير محددة عند اختيار المؤسسات لاحتضانها تتناسب مع الظروف المحلية ومراعات الجدوى الاقتصادية واعطاء الاولوية للمؤسسات القادمة على النحو التي يحقق فرصا اكبر للعمل .
 - ٣- تشجيع القطاع الخاص من خلال الجمعيات ومؤسسات ورجال الاعمال على اقامة الحاضنات من خلال التعاون مع الجمعيات المحلية .
 - ٤- الاستفادة من التجارب الناجحة في مجال حاضنات الاعمال والمطبقة في الاقتصاديات المشابهة .

- ٥- صياغة مجموعة من التشريعات والقوانين والاجراءات والتعليمات التي تهتم في توفير بيئة قانونية مؤاتية لنشاط الاستثمار وتحفيزه من حيث التراخيص والتسهيلات الضريبية وتسهيلات البنى الارتكازية .
- ٦- ايجاد جهة تنسق تضم عدد من الجهات ذات العلاقة مثل الوزارات او شبة الرسمية كمؤسسات الاقراض والقطاع الخاص كالمصارف والمنظمات الاهلية كالغرف التجارية والصناعية والاتحادات لتجمع كل تلك الجهات تحت مسمى (هيئة دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة).
- ٧- تحسين قدرات القائمين على المشروعات الصغيرة والمتوسطة من حيث المتطلبات الفنية والادارية وحتى النفسية .
- ٨- ايجاد اليات التنسيق بين اصحاب المشاريع الصغيرة لاكتساب الخبرات وتبادلها مع اقامة علاقة تكاملية .
- ٩- اقامة شبكات دعم الصناعات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتعلق بكافة الجوانب المرتبطة بنموها واستمرارها
- ١٠- ربط حاضنات الاعمال ونجاحها التكنولوجي بالمؤسسات العلمية ومراكز البحوث العلمية للاستفادة من الخبرات والتطورات والابحاث العلمية .
- ١١- حرص الحاضنات على دعم وتطوير المشاريع الصغيرة لما لها من دور في تقليل نسبة البطالة .
- ١٢- انشاء بنك خاص بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يقضي على اكبر مشكلة تعاني منها وهي التمويل ويكون هذا البنك على علاقة مباشرة بالحاضنة.

المصادر :-

- ١- حسين رحيم ، نظم حاضنات الاعمال كآلية لدعم التجديد التكنولوجي ، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير ، العدد ٢ .
- ٢- شريف غياظ . حاضنات الاعمال التكنولوجية ودورها في تطوير الابداع والابتكار بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، مجلة ابحاث اقتصادية وادارية ، العدد ٦٠ . جامعة بكرة ، ٢٠٠٧ .
- ٣- عاطف الشيراوي ابراهيم ، حاضنات الاعمال مفاهيم مبدئية وتجارب عالمية ، منشورات المنظمة الاسلامية للتربية والعلوم الثقافية ، ايسيسكو ، ١٤٢٦هـ / ٢٠٠٥ .
- ٤- عبد السلام ابو قحف ، اسماعيل السيد وآخرون ، حاضنات الاعمال ، فرص جديدة للاستثمار وآليات الدعم لمنشأة الصغيرة ، الدار الجامعة للطباعة والنشر ، ٢٠٠١ .
- ٥- زكريا مطلق الدوري ، احمد علي صالح ، ادارة الاعمال الدولية منظور سلوكي واستراتيجي ، عمان دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، الطبعة العربية ٢٠٠٩ .
- ٦- احمد عبد الرحمن علي الجودر ، الاسس التخطيطية في اختيار مواقع حاضنات الاعمال ، دور صناعة الاعمال ، المؤتمر السنوي السادس ، الابداع في التجدد والتنمية الانسانية ، عمان ، ٢٠٠٥ .
- ٧- محمد السيد علي الحاروني ، الآثار الاقتصادية لاتفاقية الجات على الصناعات الصغيرة في ح. م. ع رسالة ماجستير ، كلية التجارة ، عين شمس ، ٢٠٠٢ .
- ٨- هلال ادريس مجيد ، معن ثابت عارف ، دور حاضنات الاعمال في تنمية المؤسسات الصغيرة ، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ، أيام ١٧-١٨ نيسان ، ٢٠٠٦ .
- ٩- عبد الرواق خليل ، هناء ، نور الدين ، دور حاضنات الاعمال في دعم الابداع لدى المؤسسات الصغيرة في الدول العربية ، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول . ١٨ أبريل ، ٢٠٠٦ .
- ١٠- لؤي محمد زكي رضوان ، ورقة عمل بعنوان " المنشآت الصغيرة والمتوسطة في السعودية (الواقع ومعوقات التطوير) ، قدمت إلى مؤتمر : ندوة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي ، الاشكاليات وآفاق التنمية ، القاهرة - مصر ، ١٨-٢٢ يناير ٢٠٠٤ .
- ١١- رمضان الدويبي ، عبد السلام بشير ، حاضنات الاعمال والمشروعات الصغيرة ، دار الكتب الوطنية بنغازي ، ليبيا ، الطبعة الاولى ، ٢٠٠٣ .
- ١٢- ابراهيم عاطف الشيراوي ، حاضنات الأعمال مفاهيم ميدانية وتجارب عالمية ، www.isesco.org .
- ١٣- نائلة حسين عطار ، حاضنات المشروعات الصغيرة فرصة عمل للجميع (١) ، الصحيفة الاقتصادية الالكترونية ، العدد ١ ، ٥٢٨٦ ، ١/٤/٢٠٠٨ ، www.alegti.com .
- ١٤- ثائر محمود رشيد العاني ، منظمة التجارة العالمية وانعكاساتها على واقع القطاع الصناعي في العراق ، الندوة الرابعة من سلسلة الندوات التي يقيمها مكتب الاستشارات في كلية الادارة والاقتصاد - جامعة بغداد ، ٢٠٠٥ .
- ١٥- (١) محمد علي موسى المعموري ، اعادة اعمار العراق- الفرص والتحديات: الندوة الاولى من سلسلة الندوات التي يقيمها مكتب الاستشارات في كلية الادارة والاقتصاد- جامعة بغداد ، ٢٠٠٥ ، ص ١٥ .
- ١٦- ابراهيم موسى الورد ، استراتيجيات مقدمة لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق ، مجله بغداد العلوم الاقتصادية والادارية ، العدد ١٢ ، ٢٠٠٩ .
- ١٧- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا : تقرير فني ، اجتماع الخبراء بشأن تنسيق السياسات التكنولوجية من اجل زيادة الانتاجية والقدرة التنافسية في سياق اتجاهات العولمة ، مبادرات لبناء القدرات في القرن الحادي والعشرين ، بيروت ١-٣ تشرين الثاني ، نوفمبر ، ٢٠٠٠ ، الامم المتحدة ، نيويورك ، ٢٠٠١ .
- ١٨- كاظم البطاط ، صفاء الموسوي : قياس اتجاه الصناعات الصغيرة في كربلاء ، نحو قبول حاضنات الأعمال ، بحث غير منشور ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة كربلاء ، ٢٠٠٧ .

- ١٩- نبيل محمد شلبي ، نموذج مقترح لحاضنة تقنية بالمملكة العربية السعودية ، ورقة عمل مقدمة الى ندوة واقع المنطقة الشرقية ، المملكة العربية السعودية ، ٢٠٠٤ .
- ٢٠- لجنة الوكالات المانحة لتطوير المؤسسات الصغيرة : الخدمات الداعمة لآعمال المؤسسات الصغيرة ، المبادئ التوجيهية لتدخل المانحين ، بيروت ، لبنان ، ٢٠٠١ .
- ٢١- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، مديرية البحث والتطوير شعبه حاضنة التعليم العالي .

<http://www.rdd.edu.iq/rdd/index.php/2015-02-15-06-40-19/49-2015-05-19-07-53-33> .

1- marina lavrow and sherry sample ,business incubation mtrend offad .OTTAWA-CANADA-MBA,August2000.

2-Centre for Economic and Social Services,2010,Global good practice in Incubation policy development and implementation,the world bank.washington,U.S.A

ز